خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
رجل السلام

د. هيا بنت عبدالمحسن البابطين
قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

السياسة الخارجية السعودية على مر تاريخ المملكة هي في النهاية حصيلة مبادئ أساسية تتفق مع أهداف الدولة وأسس بنائها المستندة إلى الإسلام، ونتيجة توازنات دقيقة بين مختلف المدخلات البيئية المحلية والإقليمية والدولية. فموقع المملكة الجغرافي الإستراتيجي، وإمكاناتها الاقتصادية الهائلة، وفوق كل هذا تراثها الإسلامي والعربي، ثم مكانتها المرموقة، وحضورها المميز على مختلف الأوساط والمستويات العربية والإسلامية والدولية، يعطي سياستها الخارجية سمات وديناميكية وفاعلية قل أن تتوافر لدولة عربية أو إسلامية أخرى[1].

(1) F.R Sullvian, "Saudi Arabia in the International Politics" Article in the *Reviw of Politics*, Oct. 1970

أيضًا: عبدالله البقاع، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض ١٩٨٦م.

فسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية ترتكز على دعائم أرساها مؤسسها وباني وحدتها الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، وهي في مجملها مبادئ وثوابت راسخة مستمدة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، والتقاليد العربية الأصيلة، فقد كان لسياسة الملك عبدالعزيز ثوابت تقوم على المبادئ والأخلاق، وتلتزم التزامًا مطلقًا المنهاجَ الإسلاميَّ إطارًا وسلوكًا، والحفاظ على المقدسات الإسلامية، وعلى حقوق العرب والمسلمين.

وقد سار أبناء الملك عبدالعزيز من بعده على تلك المبادئ والأسس التي أرساها لسياسة المملكة الخارجية، والتي تجلت أهم معالمها في العمل على دعم التضامن الإسلامي والعربي، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية العادلة، وخدمة الإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم، والمحافظة على الاستقرار والسلام العالميين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم السماح للغير بالتدخل في شؤون المملكة الداخلية(٢).

وقد شهدت العلاقات الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - انطلاقتها الكبرى؛ فالخبراء السياسيون يجمعون على أن الدبلوماسية السعودية عاشت في عهده ديناميكية وتأثيرًا متميزًا نتيجة

(٢) تفيض خطب الملك عبدالعزيز بهذه المعاني، انظر مثلاً: أم القرى: عدد ٤٣٤ في ١١ ذي القعدة ١٣٥١هـ/١٦ أبريل ١٩٣٢م، وكذلك عدد ٣٨٣ ذي الحجة ١٣٥١هـ/١٢ أبريل ١٩٣٢م. أيضًا: المنار، ج٢، مجلد ٣٣ عدد ذي الحجة ١٣٥١هـ/أبريل ١٩٣٢م.

للأحداث التي شهدتها الساحة العربية، فقد تميزت تلك الدبلوماسية بسجل حافل بالحكمة والاعتدال في جميع صلاتها بدول العالم.

ومواقف المملكة العربية السعودية في مناصرة الحق العربي واضحة وجلية، وأكثر من أن تعد أو تحصى، فهي دائمًا تسعى لمناصرة القضايا العربية العادلة، ولنصرة حقوق العرب، والعمل العربي والإسلامي المشترك، لمواجهة التحديات التي تواجه الأمتين العربية والإسلامية، فالوحدة والتضامن العربي والإسلامي ومناصرة القضايا العربية والإسلامية مبدأ قائم منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - ومن ثوابت السياسة السعودية، ففلسطين مثلاً بالنسبة للقيادة السعودية منذ عهد الملك عبدالعزيز حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تمثل عنصرًا أساسيًا في الخارجية السعودية، فحقوق العرب في فلسطين لا تقبل المجادلة والمساومة، ففلسطين إسلامية عربية موقعًا وثقافةً وتاريخًا، والمملكة تنتهج حيالها سياسة عربية وإسلامية خالصة من خلال العمل العربي الإسلامي المشترك، ومواقف الملك عبدالعزيز وسياسته تجاه القضية الفلسطينية واضحة للعيان لا تحتاج إلى كثير إيضاح، فمع انشغاله - طيب الله ثراه - بتأسيس المملكة، فإنه أولى قضية فلسطين اهتمامه الشخصي، وجعلها قضية المملكة الأولى، وبذل جهودًا دبلوماسية مضنية في سبيل حلها، وفي سبيل توضيح الحق العربي في فلسطين، ودحض افتراءات الحركة

الصهيونية ودعاواها الباطلة فيها، وما مراسلاته ولقاءاته مع زعماء العالم: الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل، ورسائله إلى الرئيس الأمريكي ترومان، وتصريحاته، وخطبه، ومواقفه الواضحة الثابتة من تلك القضية إلا خير دليل على أن الملك عبدالعزيز وأبناءه البررة الذين ساروا على نهجه قد جعلوا من فلسطين قضية المملكة، وأولوها اهتمامًا لم تحظ به قضية عربية أخرى، فموقف المملكة منها موقف مبدئي ثابت لا يتغير، وهو نابع من أصالة عربية ومسؤولية إسلامية تحلت بها المملكة منذ عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز وإلى يومنا هذا[٣].

وقد جاء الخلف يسيرون على نهج المؤسس في دعم القضية الفلسطينية، فثابر جلالة الملك سعود ومن بعده الفيصل -رحمهما الله - في العمل لهذه القضية، وبذل الملك فيصل جهودًا مضنية من أجلها، وكان من أمنياته أن يصلي في القدس الشريف بعد تحريرها من أيدي الصهيونية[٤]. وجاء الملك خالد فعمل كل ما يستطيع اتباعًا لموقف أخويه، ومن قبلهما والده رحمهم الله جميعًا.

---

(٣) عادل أحمد أبو هاشم: **قبل أن يقول التاريخ - قضايا ورجال**، الرياض ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص١٣. انظر أيضًا: خير الدين الزركلي: **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز**، ط١، بيروت ١٩٧٧م، ص١١٩٢، أيضًا: حافظ وهبة: **خمسون عامًا في الجزيرة العربية**، ط١، القاهرة: ١٩٦٠م، ص١٦٣ -١٦٦.

(٤) قدري قلعجي: **فيصل ومعركة الكرامة العربية**، بيروت ١٩٧٤م، ص٥٣-٥٤.

رجل السلام:

لم يكن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله - بعيدًا عن ساحة العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية عندما تولى الحكم في شعبان ١٤٠٢هـ، فبصماته على السياسة الخارجية ظهرت قبل أن يتولى الحكم بوقت طويل، والدليل على ذلك مبادرته -مشروع السلام - "كعلامة فارقة في سجل الدبلوماسية العربية المعاصرة، وكنموذج للتغير الجديد، وكأول خطة عملية متكاملة تقدم تصورًا جريئًا لتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي"(٥).

كما كان للملك فهد مواقفه المشهورة في التغلب على الأزمات السياسية والاقتصادية، فمواقفه التاريخية من قضية أسعار البترول، وحجم الإنتاج في دول "أوبك" وحرصه وسعيه بكل إمكاناته على أن يسود الاستقرار العالم، باستقرار أسعار البترول، وعدم استغلال المملكة للأوضاع البترولية التي كانت سائدة لزيادة مواردها على رغم أن هذا هو حقها الطبيعي، هذه المواقف كلها هي التي جعلت زعماء العالم يطلقون عليه لقب "رجل السلام".

فهو رجل السلام في لبنان، ورجل السلام في اليمن، ورجل السلام يوم هبت العواصف على سوريا والأردن، ورجل السلام في فلسطين، وفي كل بلد إسلامي تعرض شعبه للأذى والاضطهاد أو المجاعة أو القهر، وهو رجل السلام في

(٥) خالد محمد القاسمي: **فهد بن عبدالعزيز - قائد ومسيرة**، دمشق ١٩٩٥م، ص٢١٣.

الشرق الأوسط، ومبادرته للسلام التي تبنتها قمة فاس العربية قبل تسعة عشر عامًا ترى النور اليوم "تطبيقًا، وأفعالاً، ومعاهدات سلمية"(٦).

ومواقف الملك فهد والمملكة ثابتة إلى جانب الحق والعدل، وتنظر إلى جميع القضايا الدولية بمنظار واحد، فهي تؤمن بسيادة السلام، وبإحلال التفاهم محل العدوان والحروب، ولذا كان لها دورها البارز ووساطتها لوضع حد للحروب، والصراعات العالمية في أفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، وفي لبنان، وفي اتفاق دايتون لحل المسألة البوسنية، وفي الصومال.

وكان رأي المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في نظرتها للسلام العالمي أن انتشار الفقر في الدول النامية، وعرقلة مشروعات التنمية فيها من المشكلات الحقيقية التي تهز الاستقرار العالمي، والحل هو إقامة نظام اقتصادي عادل، ومن ثم كانت مساعدة المملكة دول العالم النامي عبر مؤسسات وصناديق سعودية خصصت لها اعتمادات مالية ضخمة(٧).

ولم يكن أمرًا ممكنًا أن نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرض لكل جهود الملك فهد من أجل السلام، وإرساء قواعد الأمن والاستقرار العالميين، ولذا سنتعرض لجهدين من جهوده تلك كمثالين لانشغاله بقضية السلام، وهما:

---

(٦) محمد وجيه مزبودي: **فهد بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين، وحامل اللواءين**، بيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١١٣.

(٧) المرجع نفسه، ص٢٠٩.

١ - مشروعه للسلام محاولةً لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

٢ - موقفه من الأزمة اللبنانية، وما قام به من جهد مضن من أجل حلها، وإقرار الأمن والسلام في لبنان.

مبادرة الملك فهد للسلام ١٤٠٤هـ/١٩٨٢م:

كان سعيٍ المملكة الدائب نحو جمع الكلمة، وتوحيد الصف، وسيلةً لاستعادة الحق العربي، ما دامت هذه الوسيلة مشروعة وتضمن سلامًا عادلاً لا استسلامًا مهينًا، وترى أن استعادة هذا الحق لا يتم من خلال الشعارات والتصريحات، وإنما من العمل الموحد الجاد، سواء كان هذا العمل عسكريًا أو بالطرق السلمية إلى أن تعود الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومن ثم كان حرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله - على تحقيق صيغة للحفاظ على الحقوق العربية، ورأب الصدع العربي، وتحقيق الإجماع العربي، فالمصير واحد، وكان همه وشغله الشاغل هو العمل من أجل هذه الغاية لحشد طاقات الأمة وتأكيد الثوابت، وأسس السلام العادل دعمًا للقضية الفلسطينية، ولإبراز الموقف العربي، والتماسك العربي في مواجهة تحديات السلام، خصوصًا في الوقت الذي تصعِّد فيه دولة الكيان الصهيوني عمليات الاستيطان، وتوجيه الضربات للشعب الفلسطيني.

وكان إحساس الملك فهد - رحمه الله - أن حل القضية الفلسطينية لن يتأتى إلا من خلال عمل عربي مشترك، مبني

على اتساق المواقف، ووحدة الهدف والرؤيا، ليمكن من خلال هذه الوحدة بروز الشخصية العربية التي تستطيع فرض إرادتها لحل القضية سلمًا أو حربًا[٨]، وهذه القناعة هي وليدة سياسة المملكة القائمة على أسس السلام العادل المبني على قرارات الشرعية الدولية، والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، تلك هي رؤية المملكة للسلام العادل في الشرق الأوسط، وهي من أكثر الدول سندًا ودعمًا لمجهودات السلام، ولها في ذلك إسهامات ومبادرات تمثلت في مبادرة السلام التي طرحها الملك فهد عندما كان وليًا للعهد في قمة فاس العربية عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م والتي تضمنت ثمانية أسس محددة لإيجاد سلام عادل ودائم في المنطقة.

وكانت تلك المبادرة بكل مضامينها، وردود الفعل التي ولدتها مؤشرًا واضحًا على تحول مهم في منهج السياسة الخارجية تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ينقلها نحو مزيد من الديناميكية والحركة والمشاركة والانفتاح، وعلامة مبكرة على أن المملكة في عهده - رحمه الله - ستكون محور التحركات في الدبلوماسية العربية ومحط اهتمام الدوائر السياسية الدولية[٩].

---

(٨) **جريدة المدينة المنورة**: عدد ١٤٠٠/٧/١١هـ -١٩٨٠/٥/٢٥م، وانظر حامد عباس: **فهد الوطن والحدث**، ط١، الرياض ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٢٣٦.

(٩) خالد محمد القاسمي: المرجع السابق، ص٢١٤.

"واستشعر المجتمع الدولي بشكل واضح دور المملكة السياسي، كما برز الملك فهد كرجل دولة واسع الأفق، وقادر على المبادرة، واتخاذ القرار الحكيم أيًا كانت صعوبته"(١٠).

وتكمن أهمية مبادرة الملك فهد أنها جاءت في وقت عانت فيه الدبلوماسية العربية عمومًا من "التشويش والتردد" فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، وحدث فيه نوع من التضارب والخلاف فيما يتعلق بشروط الحد الأدنى للسلام، وفي مناخ الحيرة والتردد، وكثرة تساؤلات الرأي العام الدولي عما يريده العرب تحديدًا، وتصورهم للتسوية السلمية الممكنة، تقدم الملك فهد بمبادرته الشجاعة التي "تعاملت مع المعطيات السياسية بوعي وجرأة غير معهودة في الدبلوماسية العربية، ويمكن القول إن تلك المبادرة كانت خطوة متقدمة على كل الأطروحات الإقليمية والدولية التي سبقتها"(١١)، كما أنها كانت نواة وأساسا لكل أطروحات التسوية اللاحقة، إذ إن تلك الأطروحات لم تخرج عن خطوطها العامة. ولعل أهمية تلك المبادرة الكبرى في أنها على الرغم من ردود الفعل والجدل الذي أثارته في العالم العربي آنذاك بسبب حالة الارتباك والفرقة التي أشرنا إليها، فإن القادة العرب في مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس عام ١٩٨٢م أجمعوا على قبولها ليتغير اسمها إلى "مشروع السلام العربي" وهو أيضًا مكون من ثماني نقاط رئيسة تعكس في مجملها المبادئ التي تقدم بها الملك فهد في مبادرته الشهيرة.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع والصفحة نفسيهما.

والمبادرة دليل على مدى اهتمام المملكة تحت قيادة الملك فهد بقضية فلسطين، ومن موقفها الثابت منها الذي أوضحه - رحمه الله - عندما قال:

"إن موقعنا (من فلسطين) جلي وعبرنا عنه دومًا، ونحن مع الشريعة النابعة من قرار الشعب الفلسطيني".

"إن حقوق الشعب الفلسطيني في استرجاع وطنه ثابتة، وإن المجموعة الدولية اعترفت بها"(١٢).

وهكذا تميزت مواقف المملكة من قضية فلسطين وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - بالثبات والوضوح، وهو يقدم على أساس تحرير المقدسات الإسلامية، وهو أيضًا ينبع من أصالة عربية، ومسؤولية إسلامية طالما تحلت بها المملكة قيادة وشعبًا منذ مؤسسها وباني وحدتها الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، وفي عهد أبنائه البررة الذين ساروا على خُطاه؛ فالمملكة دائمًا لا تتردد في القيام بواجبها تجاه الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره على أرضه، وتجاه المقدسات الإسلامية، ولا سيما في القدس الشريف، ورفض المحاولات الإسرائيلية لتهويد القدس، والمملكة ترى الحل في الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة، وعدم الاعتراف بكل المبادرات التي لا تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه كاملة، وغير منقوصة.

وكان رأي المملكة بقيادة الملك فهد دومًا أن الغطرسة الإسرائيلية ظلت حجر عثرة أمام كل المبادرات، وفي هذا

(١٢) عادل أحمد أبو هاشم: المرجع السابق، ص٣٥، وكذلك ص٢٤٦.

يقول الملك فهد في كلمة ألقاها في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عام ١٤٠٤هـ:

"إن هذا الإصرار من جانب الكيان الصهيوني على تصعيد ممارساته العدوانية التي يرمي من ورائها إلى تحقيق أهدافه التوسعية، وتكريس استعماره الاستيطاني للأراضي العربية، والمقدسات الإسلامية، سوف تؤدي حتمًا لتهديد السلام والأمن الدوليين، ودفعهما في طريق محفوفة بالمخاطر، فالمجتمع الدولي مدعو لتعزيز تضامنه مع الشعب الفلسطيني، والمبادرة لإحباط مؤامرات إسرائيل العدوانية، وتحديها الدائم للإرادة الدولية، وكل القيم الإنسانية، وهنا أود أن أؤكد أن المملكة على اقتناع تام بأن السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط الذي تسعى إليه جميع الدول العربية، وتؤيده جميع الدول المحبة للسلام في العالم، لا يمكن تحقيقه ما لم يؤخذ في الحسبان الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية كافة التي أخذتها بالقوة وفي مقدمتها القدس العربية، وما لم يتمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، والاستقلال والسيادة"[١٣].

تلك هي رؤية الملك فهد الثاقبة، وتلك هي رؤيته الدقيقة لقضية السلام في الشرق الأوسط، وذلك هو موقفه الثابت من القضية حتى الآن، الذي بنيت عليه مبادرته للسلام التي قدمها لمؤتمر القمة العربية في فاس ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(١٣) وكالة دار الصحراء السعودية: **خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز قائد مسيرة التنمية ورجل السلام العالمي**، الرياض (د.ت)، ص٢٠٨.

وتكتسب هذه المبادرة أهميةً خاصةً بفضل الدور الواضح الذي تمتعت به المملكة في المنطقة، النابع من وزنها وموقعها القيادي البارز في معسكر الاعتدال العربي، وقد وضح هذا القرار للمملكة في عدة محاور من أهمها:

حرصها الشديد على وحدة الصف العربي، وعملها الدؤوب على تضامن الدول العربية، وتشجيعها عناصر الاعتدال في الأنظمة العربية، ومقاومتها للنفوذ الأجنبي والحركات الثورية في المنطقة العربية.

ومن ثم كانت معارضة القيادة السعودية لاتفاقات كامب ديفيد تنطلق من تصور تلك القيادة لما تحمله تلك الاتفاقات من مخاطر على استقرار المنطقة من زاوية المعارضة الرسمية والشعبية التي فجرتها. ومن زاوية أخرى ما أحدثته من انقسام في الصف العربي، ومن ثم كان رأي القيادة السعودية هو العمل على توطيد أمن المنطقة واستقرارها، وذلك بمحاولة إيجاد تسوية مشرفة للقضية الفلسطينية.

ومن الأمثلة المشرفة والواضحة في مسألة السلم والاعتدال ووحدة الصف العربي دور المملكة بقيادة الملك فهد رحمه الله؛ فقد أدت دورًا بارزًا وبالغ الأهمية في مساعي تسوية الحرب الأهلية في لبنان، فكانت هي الوسيط الأول بين أطرافها اللبنانية المتعددة، وسوريا، والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. كما أسهمت إسهامًا حيويًا في نزع فتيل أزمة الصواريخ السورية في لبنان، ووقف إطلاق النار بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية، ذلك الإسهام الذي أشاد

به القادة الأوربيون وأشاد به الرئيس الأمريكي رونالد ريجان إشادة بالغة(١٤).

وتتويجًا لحرص المملكة على السلام، وخطواتها في هذا السبيل، واتساقًا مع دورها القيادي في المنطقة جاءت مبادرة الملك فهد للسلام، التي وصفت بأنها أول موقف علني متبلور للمملكة العربية السعودية من تسوية مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي. كما أنها المرة الأولى -ومنذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد - التي تطرح فيها وجهة نظر عربية أكثر تكاملاً لحل ذلك الصراع، ومن ثم فهي تعد مؤشرًا على بدء مرحلة جديدة للموقف العربي الرسمي إزاء الوجود الإسرائيلي.

جاءت مبادرة الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - في مرحلة تسودها الدعوة إلى التضامن العربي ووحدة الصف خصوصًا بعد الخلافات التي أثارتها اتفاقات كامب ديفيد في الأوساط العربية الرسمية والشعبية، ثم الخلافات في وسط دول جبهة الصمود الرافضة لتلك الاتفاقات، وذلك بعد أن تبين للقيادات العربية إعلان دعم إدارة الرئيس الأمريكي ريجان لعملية سلام الشرق الأوسط على أساس اتفاقات كامب ديفيد(١٥).

(١٤) هاني شكر الله: مقال "انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل في التسوية السلمية" في **مجلة السياسة الدولية**، عدد ٦٧، يناير ١٩٨٢م، ص٧٥ -٧٦.

(١٥) عبدالحميد موافي: مقال "المبادرة السعودية وأزمة الشرق الأوسط" في **مجلة السياسة الدولية**، عدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨٠م، ص١٠٨ -١٠٩.

لا شك أن مبادرة الملك فهد المشتملة على نقاطه الثمانية تشكل طرحًا بديلاً لكامب ديفيد أجمعت عليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومصر، وتصريحات الملك فهد تشير إلى ذلك، مثل تصريحه لجريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٨١/١١/٣م، وكذلك تصريح وزير الإعلام السعودي محمد عبده يماني، تؤكد كلها حرص المملكة على تحقيق الحق والسلام، وكذلك أن الطرف العربي يملك التصور البديل لكامب ديفيد، والمحور الذي يصلح لأن يكون أساسًا للسلام العادل في المنطقة ولاستقرارها، وأن الجهود السابقة التي بذلت لحل القضية الفلسطينية لن تحقق السلام والاستقرار في المنطقة(١٦).

تنطلق المبادرة من استبعاد احتمال الحرب، بل من فرض أولوية السلام كضرورة ماسة لاستقرار المنطقة وأمن شعوبها، وكذلك من إدراك المملكة بقيادة مليكها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز واقع حالة الجمود والتخبط وافتقار البدائل التي كان المعسكر العربي المعارض لكامب ديفيد يعانيها، والتي شكلت تهديدًا متصاعدًا لاستقرار المنطقة، وأوجدت حالة من الفرقة والتنازع بين القيادات العربية، وعليه فقد كان غرض الملك فهد من مبادرته تحقيق إجماع عربي شامل، وتدعيم "الاعتدال العربي" وتكريس استقراره، وإقناع أوروبا ودول العالم أجمع

(١٦) **الأهرام**: عدد ١٩٨١/١١/٣م، وعدد ١٩٨١/١١/٢٠م، محمود شاكر وإسماعيل ياغي، **العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، ص١٣٤ - ١٤٠.

أن العرب دعاة سلام، وليسوا دعاة حرب كما أشيع عنهم، إنهم قادرون على تقديم الحلول السلمية القائمة على قرارات الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن والمستندة على الأسس الشرعية الدولية(١٧).

بنود المبادرة:

طرحت مبادرة الملك فهد بن عبدالعزيز ببنودها الثمانية على القمة العربية المنعقدة في مدينة فاس بالغرب في ٨/١٠/١٤٠١هـ(١٩٨١م)، وهي كما قال الملك فهد مجموعة مبادئ يمكن الاسترشاد بها وصولاً إلى تسوية عادلة للصراع العربي - الإسرائيلي، وهي مبادئ وقرارات سبق للأمم المتحدة أن أقرتها وأعادت تأكيدها مرارًا خلال الأعوام الماضية، ويضيف الملك فهد أن هذه المبادئ ليست من تأليفه وابتكاره وأنه بالإمكان ضمها جميعًا في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن ويشكل إطار التسوية الشاملة والعادلة، وهذه المبادئ هي:

١ - إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٣٧٨هـ(١٩٦٧م) ومنها القدس الشريف.

٢ - انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م.

(١٧) **السياسة الدولية**: عدد ٦٧، يناير١٩٨٢م، ص٧٦ -٧٧، وأيضًا عدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١م، ص١٠٩.

٣ - ضمان حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ - خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧ - تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨ - قيام الأمم المتحدة، وبعض الأعضاء فيها بتنفيذ هذه المبادئ[١٨].

وعندما طرحت هذه المبادئ كان العرب متهمون بأنهم لا يريدون السلام، فجاءت المبادرة لتضع حدًا لذلك الاتهام، ولتؤكد رغبة العرب في الاستمرار في العمل السياسي مع القوى الدولية للعمل على تنفيذ القرارات الشرعية الدولية.

وقد أوضح سمو الأمير فهد بن عبدالعزيز (قبل توليه الحكم) في حوار أجرته معه وكالة الأنباء السعودية وأوردته جريدة عكاظ في عددها الصادر في ١٤٠١/١٠/٨هـ الموافق

(١٨) لبنود المبادرة انظر: وكالة دار الصحراء السعودية: مرجع سابق، ص٢٠٧. وأيضًا: محمد وجيه مزبودي: مرجع سابق، ص١١٤. وأيضًا: وفاء فايد: **الأمة الإسلامية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، القاهرة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص٩٤ -٩٥. وأيضًا: **السياسة الدولية** - عدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١م، ص١٠٩.

١٩٨١/٧/٨م، أن تنفيذ مثل هذه التسوية يتوقف على ثلاثة شروط واقعية ومعقولة ولا بد من تحقيقها، وهي:

١ - وقف الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل.

٢ - وضع حد للغطرسة الإسرائيلية التي يمثل مناحم بيجين أبشع صورها، وهذا الشرط يمكن تحقيقه تلقائيًا إذا تحقق الشرط الأول.

٣ - التسليم بأن الرقم الفلسطيني هو الرقم الأساس في المعادلة للشرق الأوسط.

وأضاف سمو الأمير فهد: "والحديث عن مسؤولية الولايات المتحدة بالنسبة إلى الصراع العربي الإسرائيلي لا يعفي دول أوروبا الغربية عن مسؤوليتها، وبصورة خاصة بريطانيا التي تتولى حاليًا رئاسة مجموعة السوق الأوروبية، والتي تتحمل مسؤولية كبيرة بالنسبة لما جرى للشعب الفلسطيني على يديها خلال فترة الانتداب". وقال سموه: "إن مصالح أوروبا الغربية في المنطقة العربية لا تقل أهمية وحيوية عن مصالح الولايات المتحدة". وأضاف: «أن أوروبا لم تتحرك بفاعلية حتى الآن في مسألة الشرق الأوسط، وأن أي تحرك أوروبي يجب أن يكون ذا اتجاهين: اتجاه نحو الشرق الأوسط، واتجاه آخر نحو الولايات المتحدة، بصفتها الشريك الأساسي في الحلف الأطلنطي، وزعيمة العالم الحر"[١٩].

(١٩) حامد عباس: مرجع سابق، ص٢٨٤، وانظر أيضًا: سعيد أبودية: **دراسات في القضايا العربية**، ط٢، عمان ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص١٠٦ - ١٠٧.

وقد حرص سمو الأمير فهد في مقابلاته الصحفية بعد إطلاق مبادئ السلام على توضيح الأهداف والدوافع من ورائها، وردود الفعل العربية والعالمية تجاهها، ثم إيجابياتها والنتائج التي حققتها. فقد أوضح مثلاً في حديثه لوكالة الأنباء السعودية المشار إليها أن "مبادرة السلام السعودية ليست مشروعًا شخصيًا، ولكنها عبارة عن إعلان للمبادئ الأساسية للسلام، كما نفهمها ونؤمن بها في المملكة، وقد أعلنت تلك المبادئ باسم المملكة العربية السعودية، وبتوجيهات جلالة الملك المعظم خالد رحمه الله"(٢٠).

دوافع المبادرة وأهدافها:

١ - اهتمام المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - بالقضية الفلسطينية التي عمل من أجلها عملاً متواصلاً في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وذلك إيمانًا منه بأنها قضية الأمة العربية والعالم الإسلامي أجمع، وأن حلها لن يكون إلا بعودة الحق الفلسطيني إلى أهله وبانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة. وهذا الموقف الملتزم بقضايا أمته العربية والإسلامية عبر عنه الملك فهد في إحدى خطبه التي وجهها بمناسبة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني في عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م حين قال: "أود تأكيد موقف المملكة العربية السعودية الثابت والمستمر

(٢٠) انظر نص الحوار في جريدة المدينة، عدد ١٤٠٢/١/٧هـ، كما أورده حامد عباس: مرجع سابق، ص٢٤٩ وما بعدها.

ودعم الشعب الفلسطيني من أجل استعادة وممارسة حقوقه المشروعة، بما في ذلك عودته إلى دياره، وحقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته على ترابه الوطني"[٢١].

٢ - إيمان العرب بأن قضيتهم عادلة وواضحة، وأنها مسألة حق وباطل، ولكن لن يُرد للعرب حقهم، ولا ما احتل من بلادهم، ما دام العدو الصهيوني متفوقًا عليهم في إدارة الصراع الإسرائيلي قوةً، وأداءً، وسياسيًا وإعلاميًا، ومن ثم كان لا بد للعرب من تقديم المبادرات والعمل الجاد من أجل الحل السلمي والتخلي عن أسلوب الرفض "ورد الفعل وليس الفعل".

٣ - الخروج من دائرة الرفض لاتفاقات كامب ديفيد، وطرح بديل متوازن ومعقول حتى يشعر الجميع بأن هناك حلاً آخر للسلام يختلف جذريًا عن كامب ديفيد، ويستحق العناية والتأمل والدراسة. وحتى لا يكون الرفض العربي لمجرد الرفض، وحتى لا تترك الساحة خالية لإسرائيل، تصول فيها وتجول، وتدعي أن العرب رفضوا كامب ديفيد لأنهم لا يريدون السلام وتدير الصراع كما تريد[٢٢].

٤ - تضييق الخناق على إسرائيل واكتساب مزيد من الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية من منطلق الرغبة العربية في السلام، وكسبًا للرأي العام العالمي في وجه الدعاية الصهيونية الموجهة ضد العرب، بأنهم دعاة حرب.

(٢١) وفاء فايد: مرجع سابق، ص٩٢ -٩٣.

(٢٢) حامد عباس: مرجع سابق، ص٢٤٩ -٢٥١.

٥ - حرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - على لم الشمل العربي واحتواء الشرخ الذي أحدثته اتفاقات كامب ديفيد في الصف العربي، الأمر الذي هدد أمن المنطقة واستقرارها، ومن ثم كان لا بد من العمل على استتباب ذلك الأمن واستقراره وذلك لن يتحقق إلا بتسوية مشرفة للقضية الفلسطينية تتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، والسيادة والعودة للفلسطينيين والقدس عاصمة، وإزالة المستوطنات، وهي العناصر الرئيسة في القضية الفلسطينية التي أسقطتها اتفاقات كامب ديفيد.

توقيت المبادرة:

تضافرت عدة عوامل لطرح مبادرة الملك فهد في حينها، منها:

١ - جاءت المبادرة إبان وجود الرئيس السادات في واشنطن في أوائل أغسطس ١٩٨١م، ليعمل على إحياء اتفاقات كامب ديفيد، وإعلان إدارة الرئيس رونالد ريجان دعمها لعملية سلام الشرق الأوسط على أساس اتفاقات كامب ديفيد، فكانت المبادرة ردًا على محاولة الإحياء، والتدليل على أن لدى العرب بديلاً إيجابيًا معقولاً.

٢ - تهديد إسرائيل المستمر لسوريا، الذي بلغ ذروته خلال أزمة الصواريخ التي كادت تفجر الحرب في المنطقة.

٣ - التصعيد العسكري الإسرائيلي في لبنان، وضرورة احتوائه والرد عليه.

٤ - ضرب المفاعل النووي العراقي، وما سببه من توتر وغليان.

٥ - إعادة انتخاب مناحم بيجين رئيسًا للحكومة الانتقالية في إسرائيل، وتسلم أرييل شارون ذلك المغامر الإرهابي الذي كرس وقته لإقامة المستوطنات الجديدة في الأراضي العربية، لحقيبة وزارة الدفاع الإسرائيلية.

٦ - استباق المرحلة الجديدة من التنسيق الأمريكي - الإسرائيلي التي بدأت بعد الانتخابات الإسرائيلية.

وقد أدت كل هذه العوامل إلى بروز المشروع السعودي في الوقت الذي صدر فيه[٢٣].

تقويم المبادرة:

أثارت المبادرة ردود فعل مختلفة بل متباينة، وذلك حسب مصالح الأطراف المختلفة ومواقفها ورؤيتها لتأثير المبادرة في مصالحها، فمثلاً:

رأت الولايات المتحدة أن المبادرة تنطوي على بعض المظاهر المشجعة، ومن بينها الاعتراف الضمني بحق إسرائيل في الوجود، ورأى الرئيس الأمريكي ريغان أن المبادرة مجرد منطلق للتفاوض، ومجال لتوسيع نطاق كامب ديفيد.

ورحبت أوروبا الغربية بالمبادرة على أنها أساس ملائم للتفاوض لا صيغة للحل النهائي، ورحبت وسائل الإعلام الغربية بالبند السابع من المشروع السعودي الذي يقرر حق

(٢٣) عبدالرحمن بن أحمد الحقيل، **توحيد المملكة**، ص١٠١ -١٠٣.

دول المنطقة في العيش بسلام، ورأته استعدادًا للاعتراف بإسرائيل متناسية أنه في حالة قبول بنود المشروع السعودي الأخرى فإن العرب مستعدون لوضع صيغة تكفل السلام لهم ولجيرانهم، وقد أوضح القادة السعوديون أنهم يتمنون الحصول على هذه الحقوق بالسلام لا بالحرب، وأن المبادرة السعودية تنطلق من استبعاد احتمال الحرب، بل من فرض أولوية السلام ضرورةً ماسةً لاستقرار المنطقة وأمن شعبها.

أما دولة الكيان الصهيوني فقد عارضت مشروع السلام السعودي، وشنت عليه حملة ضارية، ورفضته دون أي تحفظات على أساس أنه يعني تدمير دولتهم على مراحل كما صرح بذلك رئيس الوزراء بيجين، بل إنه طلب من أمريكا وأوروبا معارضته.

رفضت حكومة بيجين الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لأنها تراها جزءًا لا يتجزأ من "أرض فلسطين" وضمانًا لأمنها القومي، وعارضت إقامة دولة فلسطينية في القطاع والضفة، وأكدت رفض الحكم الذاتي للفلسطينيين كمرحلة انتقالية يتلوها انسحاب إسرائيلي، وأصرت على حكم ذاتي محدود للغاية، كما أكدت سياسة الاستيطان وأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية(٢٤).

أحدثت المبادرة السعودية للسلام ردود فعل مختلفة في العالم العربي، فقد عارضتها قلة من المتشددين ولكنهم تخلوا عن معارضتهم في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد

(٢٤) السياسة الدولية: عدد ٦٧، يناير ١٩٨٢م، ص٧٨ -٧٩.

في فاس في ٦ سبتمبر ١٩٨٢م، الذي تبنى فيه القادة العرب مبادرة الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط، وأطلقوا عليه "المشروع العربي للسلام"، أما بقية الدول العربية فقد وافقت عليه، وإن اتسمت مواقف بعضها مثل مصر بالتحفظ إلى حد ما ووافقت عليه دول الخليج كلها، وكذلك دول الصمود وهي الدول الرافضة لاتفاقات كامب ديفيد، وهكذا أيدت الكثرة العربية الغالبة المشروع، وعارضه القليل من المتشنجين انطلاقًا من اتجاه الرفض السقيم الذي لم يكسب الأمة العربية طوال سنين صراعها مع الكيان الصهيوني إلا الاستهزاء والخسران المبين(٢٥).

وعلى الرغم من كل ما قيل عن المبادرة وما أحدثته من ردود أفعال فهي:

١ - محاولة لتجاوز حالة الجمود والركود المرتكزة على حالة العجز العربي الفعلي عن تقديم صيغ بديلة لتسوية مشكلة الشرق الأوسط، بخاصة أن سنوات الرفض لكامب ديفيد لم تحقق أي نجاح في إفشال أو تعطيل التسوية المصرية الإسرائيلية في مقابل الجمود الذي تعرضت له، ثم مظاهر التناقضات والنزاعات الحادة، وعدم الاستقرار الذي تعرض له معسكر الرفض لكامب ديفيد، أضف إلى ذلك أن معارضي كامب ديفيد لم يقدموا البديل، ومن ثم يمكن النظر إلى مبادرة الملك فهد

(٢٥) المرجع نفسه، ص٨٠، وانظر أيضًا جواد الحمد: **عملية السلام في الشرق الأوسط**، عمان، ١٩٩٦م، ص٤٨.

للسلام على أنها صيغة بديلة لكامب ديفيد، ومختلفة عنها جذريًا، في أنها تسعى إلى حل بديل متوازن يحقق أمن المنطقة واستقرارها، ويكون وسيلة لتوحيد الأمة العربية ولتضامنها.

٢ - المبادرة ليست مجرد شعارات، وإنما مجموعة مبادئ "وصيغة سعودية" تشكل أساسًا عمليًا للسلام، بتأكيدها الانسحاب الإسرائيلي وعروبة القدس، ومسألة المستعمرات، ودعم نضال الجانب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره على أرضه، وفي العودة والعمل على استعادة التضامن العربي الذي تجلى في قمة بغداد عام ١٩٧٨م، وحشد كل الطاقات العربية في مجابهة العدو الصهيوني من أجل إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط.

٣ - المبادرة "صيغة سعودية" غير نهائية، قابلة للنقاش من جانب القادة العرب حتى تكتمل تفصيلاتها، وهي مستمدة من قرارات القمة العربية، وليست خروجًا عليها، فأهداف المبادرة هي الأهداف نفسها التي تسعى إلى تحقيقها مؤتمرات القمة العربية من استرداد للحقوق العربية، ودعم نضال الشعب الفلسطيني ... إلخ.

٤ - المبادرة تتفق في مبادئها الثمانية وقرارات القمم الإسلامية التي ما فتئت تنادي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة، وبعروبة القدس والمقدسات الإسلامية، وتأكيد

السيادة العربية والإسلامية عليها، ومن ثم نجد أن بنود المبادرة استلهمت أيضًا مقررات وتوصيات منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥ - يستند مشروع الملك فهد بن عبدالعزيز إلى مبادئ سبق للأمم المتحدة أن أقرتها، وأعادت تأكيدها عدة مرات خلال الأعوام الماضية، فها هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٦م يطالب بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي التي احتلتها بعد عدوان يونيو ١٩٦٧م، والمبدأ الأول في المبادرة يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ومنها القدس الشريف. والمبدأ الثاني من المبادرة يقضي بإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، وهناك قرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة مضمونها عدم قانونية ولا شرعية تلك المستعمرات، وأنها تشكل عقبة في سبيل تحقيق الحل الشامل العادل في منطقة الشرق الأوسط كما أن هناك قرارات أخرى، مثل قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ د أ -٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٨م القاضي بعدم شرعية الإجراءات التي قامت بها إسرائيل، والتي ترمي إلى تغيير الوضع القانوني في القدس، وبأنها إجراءات وأعمال باطلة[٢٦].

(٢٦) حامد عباس: مرجع سابق، ص٢٥٧ -٢٦٢، وهناك دراسة للمبادرة أجرتها **جريدة عكاظ**، ونشرت في ١٤٠٢/١١/٥هـ، كما يوردها حامد عباس في المرجع نفسه، ص٢٥٧.

أما المبدأ الرابع في المبادرة القاضي بتأكيد حق العودة الفلسطيني وتعويض من لا يرغب، فهو يتفق مع عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة كالقرار رقم ٢٨/٣٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧م الذي يؤكد ضرورة نيل الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة، ومنها حق العودة، وحق الاستقلال والسيادة الوطنية في فلسطين وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، كما أن الفقرة "١١" من قرارات الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د -٣) يقضي بإعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم. وكذلك هو الحال بشأن بقية مبادئ المبادرة، مثل المبدأ الخامس القاضي بإخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر، فيتفق مع قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة، والمواثيق والأعراف الدولية، التي لا تجيز ضم الأراضي بطريق القوة وتقضي بإعادتها لأصحابها الشرعيين، أما حق تقرير المصير للفلسطينيين الذي جاء في بند المبادرة السادس فهو حق مشروع تجيزه كل القوانين والمواثيق الدولية، ودونه لن يتم السلام في الشرق الأوسط[٢٧].

٦ - المبادرة تشكل بديلاً واقعيًا ومتوازنًا عن اتفاقات كامب ديفيد التي أسقطت مبادئ أساسية لأي مبادرة سلمية، مثل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وإزالة المستوطنات، والدولة الفلسطينية وعاصمتها

(٢٧) محمد عبدالرحمن البسام، **قائد وأمة**، ص٥٥ -٥٧.

القدس الشريف. ثم إن كامب ديفيد استهلكت نفسها، ووصلت إلى طريق مسدود[٢٨].

وقد أخذ على مبادرة الملك فهد أنها:

١ - لم تذكر أن الدولة الفلسطينية المستقلة ستكون بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ - أن مادتها السابعة التي تؤكد حق دول المنطقة في العيش بسلام تتضمن اعترافًا ضمنيًا بإسرائيل.

وفي معرض الحوار الذي أجرته وكالة الأنباء السعودية مع الملك فهد حول مبادرته، رد جلالته ردًا حاسمًا على كلا الاعتراضين وأبان أن: "مرحلة التشكيك بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها قد انتهت" وأن الفلسطينيين لا يريدون بديلاً عنها، ممثلاً شرعيًا وحيدًا، وأن الدولة الفلسطينية لا يمكن أن تقوم دون موافقة منظمة التحرير، وهذه هي قناعة العالم أجمع كما قال الملك فهد رحمه الله[٢٩].

فموقف المملكة من منظمة التحرير واضح، فهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقد أكد مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس على هذا الاعتراف عندما تبنى مبادرة الملك فهد، مؤكدًا قيادة المنظمة للشعب الفلسطيني.

(٢٨) عبدالله الأشعل: **المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي**، جدة ١٩٨٩م، ص٨٨.

(٢٩) **جريدة المدينة**: عدد ١٤٠٢/١/٧هـ، كما ورد في حامد عباس، المرجع نفسه ص٢٤٩، وص٢٥٤.

أما البند السابع في المبادرة القاضي بعيش جميع المنطقة بسلام فهو خاضع لعدة متطلبات، أولها التزام إسرائيل بتنفيذ كل القرارات الدولية الخاصة بالشعب الفلسطيني التي تطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة ومنها القدس، والتخلي عن سياستها التوسعية، وعليه إذا تخلت إسرائيل عن كل ذلك فلها الحق أن تعيش بين جميع دول المنطقة بسلام(٣٠).

مشروع السلام العربي:

بعد غزو إسرائيل للبنان في يونيو ١٩٨٢م، ومحاولتها القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد الصمود الأسطوري للمقاتلين الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية أمام آلة الحرب الصهيونية، تنادى زعماء العرب وعقدوا المؤتمر الثاني عشر للقمة العربية، وفيه قرر القادة العرب تبني مبادرة الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها، لتصبح "مشروع السلام العربي".

ويتكون المشروع العربي للسلام من ثماني نقاط رئيسة تعكس في مجملها المبادئ التي تقدم بها الملك فهد في مبادرته الشهيرة، فأصبح المشروع العربي للسلام يتكون من المبادئ الآتية:

١ - انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م ومنها القدس العربية.

(٣٠) حامد عباس: المرجع نفسه، ص٢٦٢.

٢ - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧م في الأراضي العربية.

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧ - يضع مجلس الأمن ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة ومنها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ - يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ[٣١].

وهكذا فإن مشروع السلام العربي مستمد من مبادرة الملك فهد - رحمه الله - التي تبناها غالبية المؤتمرين في الشطر الأول من قمة فاس بعد إدخال بعض التعديلات من خلال مشروع قدمته تونس، وهي تعديلات لا تعد جوهرية لأن المبادرة السعودية تشتمل على المبادئ الأساسية لحل قضية

(٣١) عادل أحمد أبو هاشم: مرجع سابق. ص٣٠، وأيضًا حامد عباس: مرجع سابق، ص٢٦٧. وأيضًا وليام كوانت: **عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م**، القاهرة ١٩٩٤م، ص٢١٠.

النزاع العربي الإسرائيلي التي اتضح من خلالها -كما قال الملك فهد - أن "قادة الأمة العربية دعاة سلام ومحبة، وأنهم راغبون في إقرار السلم مع العدو دون تفريط في حقوقهم المشروعة والعادلة"(٣٢).

وبالنظر إلى مبادئ مشروع السلام العربي يتضح أنها متطابقة مع معظم مبادئ مبادرة الملك فهد للسلام، فهما يتطابقان تمامًا في:

١ - ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة شرطًا للسلام.

٢ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره، وتعويض من لا يرغب في العودة.

٣ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسته حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف. وأضاف مشروع السلام العربي إلى هذا البند عبارة "بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي". وفي هذه الإضافة رد صريح على القائلين بأن مبادرة الملك فهد لم تذكر المنظمة - كأنها لا تعترف بها.

٤ - المطالبة بإزالة المستعمرات "المستوطنات" من الأراضي العربية المحتلة.

٥ - المطالبة بانسحاب إسرائيل من القدس، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

---

(٣٢) عادل أحمد أبو هاشم: مرجع سابق، ص٥١٩.

٦ - تحقيق السلام عن طريق ضمانات سلام يضعها مجلس الأمن، وقيام مجلس الأمن بضمان هذه المبادئ كلها.

٧ - إبقاء الضفة وقطاع غزة في مرحلة انتقالية قصيرة تحت إشراف الأمم المتحدة[٢٣].

وهكذا يتضح لنا النجاح الهائل الذي حققته مبادرة الملك فهد، حيث إنها أصبحت مشروعًا للسلام العربي بعد أن تبناها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس عام ١٩٨٢م، وكذلك يتبين للجميع موقف المملكة العربية السعودية الواحد والواضح والثابت من القضية الفلسطينية، وبعد نظر الملك فهد في مبادرته تلك أنها أصبحت نموذجًا تحتذي به كل مشروعات السلام اللاحقة التي أتت بعده، كما أن المبادرة تؤكد أن المملكة في كل تحركاتها تستند على مبادئ وقيم، ولا تسعى من ورائها إلى منافع ومصالح ذاتية، وإنما تسعى في مصلحة أصحاب القضية بنيلهم حقوقهم المشروعة، وتقرير مصيرهم والعودة إلى ديارهم، إدراكًا منها أن ذلك هو السبيل الأمثل لإحقاق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، ولإقرار الأمن والاستقرار فيها، وإقناع العالم الخارجي أن العرب دعاة سلام، وليسوا دعاة حرب كما روجت وتروج وسائل الإعلام الصهيونية والغربية، كما أن المبادرة جاءت في مرحلة سادت فيها الدعوة إلى التضامن العربي ووحدة الصف وبخاصة بعد الخلافات التي أثارتها اتفاقات كامب ديفيد، وقد مثلت المبادرة طرحًا عربيًا آخر للسلام، يتسم بالواقعية

(٢٣) سعيد أبو دية: **دراسات في القضايا العربية**، ط٢، عمان ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ص٩٣ -٩٧.

والاتزان والقبول، وهي تكتسب أهميتها من دور المملكة المتنامي على الصعيد الإقليمي والدولي، والمبادرة تعد مؤشرًا على بدء مرحلة جديدة - على الأقل نظريًا - في الموقف العربي الرسمي إزاء الوجود الإسرائيلي، وهي جهد سعودي، وصيغة سعودية لإحلال السلام في المنطقة العربية.

الملك فهد بن عبدالعزيز ومساعيه السلمية لحل الأزمة اللبنانية:

ومن حرص الملك فهد -رحمه الله - على السلم، والاعتدال، وإشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية بلغت المملكة العربية السعودية تحت قيادته دورًا بارزًا في مساعي تسوية الحرب الأهلية اللبنانية، فكانت هي الوسيط الفاعل بين أطراف النزاع اللبناني المتعددة: سوريا، والمقاومة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية[٣٤]، وقد بذلت المملكة مساعيها الحميدة من أجل إحلال السلام في لبنان الذي مزقته الحرب، كذلك بذلت مساعيها في عدة مناسبات لدى سوريا للمساعدة على تقريب وجهات النظر، وإصلاح ذات البين بين الفئات المتناحرة.

لقد بقي الموقف السعودي الذي تابعه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - بنفسه قائمًا على أساس وحدة لبنان، واستعادة شرعيته الدستورية على الرغم من تعقيد خيوط المسألة اللبنانية، وكان الحضور السعودي في لبنان قويًا ومؤثرًا، إذ إنه ابتعد بأهدافه من المصالح الذاتية، ونأى عن "التورط في الصراع الطائفي

(٣٤) السياسة الدولية: عدد ٦٧، يناير ١٩٨٢م، ص٧٦. ولموقف المملكة من المشكلة اللبنانية، انظر أيضًا: خالد محمد القاسمي: مرجع سابق، ص٢١٤ -٢٤٢.

ومراكز القوى، وذلك أمر أكسب خادم الحرمين الشريفين وسياسته احترامًا كبيرًا من جانب الفرقاء اللبنانيين كافة، فقد بقيت أبواب المملكة مفتوحة للجميع[٣٥]، وتطابق جهد المملكة بقيادة الفهد مع كل موقف وجهد لبناني يستند إلى الشرعية، والمبادئ الوطنية، من ذلك موقفها من انتخاب الرئيس اللبناني أمين الجميّل في عام ١٩٨٢م، فقد باركت المملكة انتخابه على أساس أنها خطوة نحو "استعادة الشرعية الدستورية والاستقرار وإعادة النظام"[٣٦].

وحتى عندما احتدم الصراع الطائفي، وتفجرت الأوضاع في لبنان، وغادر الأمريكيون والفرنسيون والبريطانيون المستنقع اللبناني، بقيت المملكة بقيادة الملك فهد تبذل جهودها الجبارة، لم تستسلم ولم تيأس، فقد أوفد الملك فهد سمو الأمير بندر بن سلطان سفيره في واشنطن، والسيد رفيق الحريري في رحلات مستمرة بين دمشق وبيروت عبر قبرص - بسبب شدة المعارك في لبنان - بلغت نحو ثلاثين رحلة ذهابًا وإيابًا بين الرياض ودمشق وبيروت. كما كانت اتصالات الملك فهد بلندن وباريس وواشنطن لا تنقطع مطالبًا بالكف عن التدخل الأجنبي في الشؤون اللبنانية، وملحًا على الرئيس الأمريكي ريجان باستخدام نفوذه لوقف التدخلات الإسرائيلية.

تكللت هذه المساعي السعودية بترتيب وقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة للحوار الوطني، في سبتمبر ١٩٨٢م، وكانت اللجنة برئاسة الرئيس أمين الجميّل، وضمت جبهة الخلاص

(٣٥) خالد محمد القاسمي: مرجع سابق، ص٢٣٩.

(٣٦) المرجع نفسه، انظر أيضًا حامد عباس: مرجع سابق، ص٢٣٧ -٢٤٢.

اللبناني التي يمثلها (سليمان فرنجيه - وكرامي - وجنبلاط) والجبهة اللبنانية، وحركة أمل، إلى جانب شخصيات لبنانية مستقلة مثل صائب سلام وعادل عسيران وريمون أده[٣٧].

وفي أكتوبر ١٩٨٣م انعقد مؤتمر سلام لبناني في جنيف شاركت فيه المملكة والفرقاء اللبنانيون، إضافة إلى سوريا، ثم أعقب ذلك مؤتمر لوزان في ١٢ مارس ١٩٨٤م وظلت المملكة حاضرة في كل هذه الجهود التي كانت ترمي إلى رأب الصدع في لبنان، وكانت "وسيطًا مقبولاً من كل الجهات" وموضع ثقة الجميع[٣٨] وانصب جهد المملكة في العمل على وقف القتال، وإحلال السلام في لبنان، وفي تقديم العون والمساعدة للآلاف الذين دمرتهم الحرب.

وبصفته عضوًا في اللجنة الثلاثية العربية العليا المكلفة بإيجاد حل عادل للقضية اللبنانية، قام - رحمه الله - بمعاونة الملك الحسن الثاني، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بجهود جبارة تكللت باتفاق الطائف[٣٩] الذي توصلت إليه الأطراف بعد ٢٣ يومًا من المناقشات الحادة، وقد أدى سمو الأمير سعود الفيصل دورًا في إنجاح هذا الاتفاق، وذلك حينما زار سوريا واستطاع أن يحصل منها على تعهد باحترام سيادة لبنان، وكان النواب المسيحيون قد أصروا على حصولهم على هذا التعهد.

---

(٣٧) المرجع نفسه، ص٢٤٠.

(٣٨) المرجع نفسه، ص٢٤٠.

(٣٩) ناصر إبراهيم الرشيد وأسير إبراهيم شاهين: **الملك فهد مسيرة الإنجازات الحضارية في المملكة العربية السعودية**، الرياض ١٩٩١م، ص١٩١ -١٩٢.

كان نجاح المؤتمر وإمضاء اتفاق الطائف إنجازًا كبيرًا أنهى مرحلة نزاع رهيب في لبنان، وأحل السلام محل الحرب هناك، وبعد جهود المملكة بقيادة عاهلها الملك فهد بن عبدالعزيز تحقق ذلك الإنجاز، شهد بذلك زعماء العالم الذين انهالت اتصالاتهم وبرقياتهم تبارك للملك فهد وللبنانيين هذا الإنجاز العظيم، والميثاق اللبناني الوطني الجديد، الذي أجمعت الفئات على اختلافها وبلسان قادتها على كونه الأساس التوافقي الأمثل لإعادة الوفاق بين اللبنانيين، ووضع حد للتناحر الذي أودى بحياة الآلاف من الأبرياء.

ومن أجل تنفيذ هذا الاتفاق اضطر الملك فهد إلى تأجيل زيارته للولايات المتحدة أكثر من مرة، للوقوف بنفسه على جميع مراحل تنفيذه، وقد تدخل شخصيًا عند الضرورة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء(٤٠).

وهكذا كان إسهام المملكة بقيادة الملك فهد بن عبدالعزيز في إرساء دعائم السلام في لبنان، وجهدها الجبار في ذلك المضمار الذي وصل نتيجته الطبيعية، عندما أمضى الفرقاء اللبنانيون الميثاق الوطني بعد توصلهم إلى اتفاق الطائف وسرعان ما تخلص لبنان بعد ذلك كله من سلطة "المليشيات" فتمكن الجيش اللبناني النظامي من فرض سلطانه كأداة أمينة وحيدة، وامتد انتشاره إلى الجنوب ليضع إسرائيل هناك تحت رقابة قوات الأمم المتحدة التي نشرت هناك،

(٤٠) إبراهيم بن عبدالله السماري، **تأملات في تاريخ عبدالعزيز**، ص٩٣-٩٨.

ويحد من نشاطها العسكري وتدخلها المستمر والمدمر في شؤون لبنان.

ولعل حرص الملك فهد - طيب الله ثراه - الشديد ومناداته المستمرة لحل الأزمة اللبنانية يتجلى في تصريحاته، وأقواله المتعددة التي منها مثلاً قوله: إن لبنان الذي تحمل شعبه من المعاناة ما لم يتحمله بلد عربي أو إسلامي في سبيل القضية الفلسطينية يتوجب علينا تجاهه المبادرة بعمل اقتصادي فعلي لإعادة الإعمار والبناء، ولعل هذه المبادرة إذا ما تحققت بحول الله تدعم إخواننا في لبنان، وتعوضهم ولو قليلاً عما فقدوه خلال السنوات الماضية(٤١).

ولم يتوقف جهد الملك فهد عند إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وإنما مضى داعيًا إلى العون المادي من أجل إعمار لبنان، وكان ذلك دأبه أيضًا مع الشعب الفلسطيني بالمبادرة لحل قضيته حلاً عادلاً شاملاً، يضمن للفلسطينيين حقوقهم في الاستقلال الوطني، وإقامة دولتهم وعاصمتها القدس، ويلتزم قرارات الشرعية الدولية الداعية أبدًا إلى إزالة آثار العدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧م، ويضع حدًا لمخططات إسرائيل التوسعية والعدوانية، ويؤسس لسلام منطقي ومعقول تنعم به المنطقة العربية فيسودها الأمن والاستقرار وتتمكن حكومتها من العمل في تضامن ووئام من أجل رفاهية وإسعاد شعوبها التي عانت كثيرًا من ويلات الحرب التي استنزفت موارده الاقتصادية وحجبت عنها التنمية المنشودة.

---

(٤١) وفاء فايد: مرجع سابق، ص٩٦ -٩٧.